

دراسة تحليلية لمناخ الاستثمار بالجزائر خلال الفترة 1990-2020

Analysis of Algeria's investment climate 1990-2020

كياري فطيمة الزهرة جامعة معسكر (الجزائر) Fz.kiari@univ-mascara.dz	عامر عبد الرحيم* جامعة معسكر (الجزائر) a.ameur@univ-mascara.dz
الملتقى الوطني: "تعزيز مناخ الاستثمار في الجزائر كمدخل للإقلاع الاقتصادي"	

المخلص:

حاولنا من خلال هاته الورقة البحثية تقييم مناخ الأعمال في الجزائر وذلك من خلال التطرق للإطار التشريعي والمؤسساتي المنظم للاستثمار في الجزائر وانعكاسات ذلك على واقع المناخ الاستثماري من خلال دراسة المؤشرات الكلية الاقتصادية وإبراز مكانة الجزائر في المؤشرات النوعية لمناخ الأعمال خلال الفترة 1990-2020. قد توصلنا إلى أنه بالرغم كل المجهودات المبذولة لازال الاقتصاد الجزائري يتميز بخصائص سلبية تؤثر على مدى جاذبيته للاستثمار.

الكلمات المفتاحية: الإطار القانوني، الإطار المؤسساتي، مناخ الأعمال

Abstract :

Through this research paper, we tried to assess the business climate in Algeria by addressing the legislative and institutional framework regulating investment in Algeria and its repercussions on the reality of the investment climate by studying the macroeconomic indicators of the ibusiness climate and highlighting Algeria's position in the qualitative indicators during the period 1990-2020. We have concluded that despite all the efforts made, the Algerian economy is still characterized by negative characteristics that affect its attractiveness for investment.

Keywords: legal framework, institutional framework, business climate

* المؤلف المرسل

- مقدمة:

يعتبر الاستثمار أحد أهم النشاطات الاقتصادية على الإطلاق باعتباره أحد أهم عوامل النمو الاقتصادي وباعتبار آثاره الإيجابية على مختلف المتغيرات والاقتصادية، كما من شأنه أن يحل الكثير من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي يتوقف حلها على النمو الاقتصادي المرتبط هو الآخر بنمو حجم التكوين الاستثماري وبنوعية الاستثمارات. وتعتمد الرؤية المستقبلية للاقتصاد الجزائري على الاستقلال عن عائدات النفط. ومن بين السبل لتحقيق هذا الهدف إتباع سياسة الانفتاح على الاستثمار بنوعيه المحلي والأجنبي، وهذا الأخير أصبح أحد الركائز الأساسية للتوجه الجديد للاقتصاد الجزائري لما له من فوائد، ولعل أهمها مساهمته في تحقيق نمو اقتصادي أعلى. وباعتبار الاستثمار مشروعا تنمويا وليس مجرد توظيف لرؤوس الأموال لذا فهو بحاجة لمناخ ملائم. ولعل أبرز جوانب المناخ الاستثماري الإطار القانوني والمؤسسي الذي يؤثر بشكل كبير في ثقة المستثمر وفي قراره في الاستثمار في بلد دون آخر.

والدولة الجزائرية على غرار مثيلاتها من الدول تسعى إلى توفير مناخ ملائم للأعمال وتفعيل العملية الاستثمارية وتماشيا مع هذه الشروط قامت الجزائر بتوفير كل الظروف التي تساعد على جذب الاستثمار سواء على الصعيد الاقتصادي، السياسي وكذا القانوني من خلال التطور الذي عرفه النظام القانوني للاستثمار، إذ نجد أنها عمدت إلى تكريس ترسانة تشريعية تحوي في طياتها على حوافز وإعفاءات جبائية وجمركية، وهذا ما أكدته التشريعات أخرها قانون رقم 09-16 المتعلق بترقية الاستثمار.

سنحاول من خلال هذا العمل الوقوف على مدى مساهمة الإطار القانوني والمؤسسي في تحسين مناخ الاستثمار في الجزائر وذلك بالاعتماد على المنهج الوصفي في عرض الطرح النظري وعلى المنهج التحليلي في قراءة البيانات التي تخص المؤشرات الاقتصادية الكلية وكذا المؤشرات النوعية لمناخ الاستثمار خلال الفترة 1990-2020.

على ضوء ما سبق تتضح لنا معالم الإشكالية الرئيسية لهذا البحث كالتالي:

ما مدى مساهمة الإطار القانوني والمؤسسي في تحسين مناخ الاستثمار في الجزائر ؟

من خلال ورقتنا البحثية هاته تناولنا العناصر التالية:

• الإطار القانوني للاستثمار في الجزائر بعد الإصلاحات

• الإطار المؤسسي للاستثمار بعد الإصلاحات

• تشخيص لواقع مناخ الاستثمار بالجزائر

أهداف الدراسة:

- معرفة مكونات المناخ الاستثمار في الجزائر من خلال الوقوف عند أهم الحوافز والامتيازات المقدمة ومدى فاعليتها في قرارات المستثمر
- تطور نصيب الجزائر من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد، مع رصد نصيبها من التوزيع الاقتصادي والجغرافي له.
- تقييم تهيئة مناخ الأعمال في الجزائر وفقا للمؤشرات الدولية، من أجل استعراض جوانب القوة والضعف في بيئة الأعمال بهدف وضع أفاق إستراتيجية تسمح هلا بتعظيم فرص جذب الاستثمار.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في تسليط الضوء على التجربة الجزائرية في تهيئة مناخ الأعمال، من خلال الوقوف على أهم المزايا التي تتمتع بها الجزائر والتي من الممكن أن تجعلها منطقة جاذبة طبيعياً للاستثمار عموماً، من أجل صياغة أهم الآليات والإجراءات الكفيلة بتحسين البيئة الاستثمارية، والعمل على إزالة العقبات أمامها.

2- الإطار القانوني للاستثمار في الجزائر بعد الإصلاحات:

وفي التسعينيات، تم وضع عدد من النصوص القانونية المنظمة للاستثمارات بهدف النهوض بها وكسر عزلتها والتكيف مع الاتجاهات الجديدة في الاقتصاد الوطني، والتي تمثل الانتقال من النظام الاقتصادي المخطط إلى النظام الاقتصادي الحر. واستعداداً للدخول المرتقب في منظمة التجارة العالمية عام

والدخول في منطقة التجارة الحرة مع الاتحاد الأوروبي. كل هذه العوامل دفعت الدولة، في إطار اتفاقيات الشراكة، إلى إعادة النظر في إطارها القانوني، وهو ما انعكس أيضاً في الإجراءات الواردة في قانون النقد والقروض وفي المرسوم التشريعي رقم 93-12 المؤرخ في 05 أكتوبر 1993

بشأن تشجيع الاستثمار. ويناقش هذا العمل الجوانب الرئيسية لهذه القوانين فيما يتعلق بالضمانات والتسهيلات والمزايا المقدمة لجذب وتشجيع الاستثمار الأجنبي وخلق فرص العمل.

1-2 قانون النقد والقرض: وكرس قانون النقد والقرض تحرير التجارة الخارجية وإلغاء الاحتكارات وتحرير الاستثمار الأجنبي وحرية إنشاء وتأسيس البنوك الأجنبية والخاصة في الجزائر. ويمكننا تلخيص أهم أحكامه في النقاط التالية:

- الاستثمارات الأجنبية في الجزائر يمكن أن تكون مباشرة أو مختلطة، ولذلك تم إلغاء شرط أغلبية رأس المال النسبي، الذي كان يتضمن ضرورة امتلاك 51% من رأس المال للقطاع العام و49% للقطاع الأجنبي. وبالإضافة إلى ذلك، تم إلغاء مشاركة رأس المال الأجنبي مع القطاع العام فقط.
- يؤكد النص على منح المقيمين وغير المقيمين الحرية الكاملة في الارتباط بكيان قانوني عام أو خاص مقيم.
- حرية تنقل رؤوس الأموال الأجنبية بين الجزائر والخارج لتمويل المشاريع الاقتصادية.
- يمكن لغير المقيمين تأسيس البنوك والمؤسسات المالية بمفردهم أو كمساهمين من المقيمين، حيث تنص المادتان 84 و85 من الأمر رقم 11-03 على أنه يجوز للبنوك والمؤسسات المالية الأجنبية فتح فروع لها في الجزائر بشرط المعاملة بالمثل". (المادة 84، 85 من الأمر رقم 11-03 المتعلق بالنقد والقرض المؤرخ في 26/08/2003، الجريدة الرسمية العدد 52، الصادرة في 27/08/2003)
- الترخيص بتحويل الدخل والفوائد وإعادة تحويل رأس المال وفقا للشروط المنصوص عليها صراحة في المادة 126 من الأمر رقم 11-03: "رؤوس الأموال والنتائج والمداخيل والفوائد والإيرادات وسواها من الأموال المتصلة بالتمويل يسمح بإعادة تحويلها وتتمتع بالضمانات المنصوص عليها في الاتفاقيات الدولية التي وقعتها الجزائر". (المادة 126 من نفس الأمر رقم 11-03)

2-2 قانون الاستثمار (12-93): إن أهم ما جاء به هذا القانون ماييلي:

✓ يحدد هذا المرسوم نظاما ينطبق على الاستثمارات الأجنبية الخاصة والوطنية التي تتم في سياق الأنشطة الاقتصادية المتعلقة بإنتاج السلع أو الخدمات التي لا تنسب صراحة إلى الدولة أو الشركات التابعة لها (المادة 01).

✓ تتم الاستثمارات بحرية ووفقاً للقوانين واللوائح المعمول بها. وتخضع هذه الاستثمارات للحصول على رخصة الاستثمار الصادرة عن الوكالة (المادة 03)، وبموجب المرسوم رقم 12-93 أطلق على الوكالة اسم وكالة ودعم وترقية الاستثمارات (APSI)، ثم تم تغيير اسم الوكالة لاحقاً إلى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI).

في الوقت الحالي، وفي مواجهة التغيرات الاقتصادية العالمية، ومن أجل جذب الاستثمار الأجنبي، يجب على الدول أن تعرب بوضوح عن نيتها في تحرير الاستثمارات من القيود المفروضة عليها وتزويد المستثمرين الأجانب بمزايا وضمانات تختلف كمياً ونوعياً عن تلك التي كانوا يستفيدون منها في بلدانهم الأم، لذلك جاء قانون الاستثمار 12-93 متضمناً عدداً من الحوافز والإعفاءات والامتيازات الضريبية الممنوحة للمستثمرين.

3-2 قانون الاستثمار رقم 03-01: جاء القانون 03-01 لإزالة العقبات التي واجهها المستثمر خلال فترة سريان القانون 12-93. وكما ذكرنا سابقاً، تشمل هذه العوائق الإدارية والمالية والعقارية، بالإضافة إلى التدخل بين صلاحيات الهيئات المسؤولة عن الترقية الاستثمار وعدم الانسجام بينها، حصلت وكالة التشجيع والدعم ومراقبة الاستثمارات على العديد من الصلاحيات الإضافية والمعقدة المنصوص عليها في المادة 04 (المادة 04 من المرسوم التنفيذي رقم 319-94 المؤرخ 17 أكتوبر 1994 الذي يحدد مسؤوليات وعمل وكالة ترقية الاستثمار (الجريدة الرسمية عدد، العدد 67 بتاريخ 19 أكتوبر 1994) ومن ضمنها:

- استلام طلبات المستثمرين.

• مسؤولية تقييم المشاريع الاستثمارية مع حصرية إصدار قرار منح أو رفض المزايا التي يطلبها المستثمر.

• مساعدة المستثمر من الناحية الإدارية عن طريق الشباك الوحيد.

وأمام هذه الإشكاليات، بادر المشرع الجزائري إلى إعادة النظر في القانون 12-93 بإصدار المرسوم رقم 03-01 المتعلق بتطوير الاستثمارات، والذي تضمن إحداث المجلس الوطني للاستثمار (CNI)، وذلك من أجل تخفيف العبء الملقى على عاتق الوكالة الوطنية لتنمية الاستثمار (ANDI).

ينظر المجلس الوطني للاستثمار في الامتيازات الممنوحة ويحدد المناطق التي يمكن أن تستفيد من الإعفاء من خلال اقتراح إجراءات تحفيزية، بهدف تقليص زمن دراسة ملفات المستثمرين بحد أقصى 60 يوما من تاريخ تقديم طلب الامتياز (حسب قانون 12-93) إلى 30 يوم فقط (حسب قانون 03-01).

بالإضافة إلى المرسوم التشريعي رقم 12-93، الذي يحدد الامتيازات والضمانات الممنوحة للمستثمرين، الأمر رقم 03-01 تاريخ 20/08/2001 فيما يتعلق بتطوير الاستثمار، تنص المادة 11 على أنه، بعد فحص بدء الاستغلال، الضريبة على إجمالي دخل أرباح الاستثمار وأرباح الأسهم يعفى منها المستثمر لمدة 10 سنوات من النشاط الفعلي للضريبة على أرباح الشركات، من المدفوعات الجزئية والعمولات على الأنشطة المهنية، وكذلك على العقارات. إيرادات الاستثمار من الإعفاء لمدة 10 سنوات من الرسوم العقارية. (المادة 11 من الأمر رقم 03-01 المؤرخ في 20/08/2001 المتضمن تطوير الاستثمار، نفس المرجع السابق).

4-2 قانون الاستثمار رقم 09-16: بعد موافقة البرلمان بغرفتيه، تمت الموافقة بالإجماع على قانون الاستثمار الجديد تنفيذا لأحكام نظام تقنين وتنظيم الاستثمارات في الجزائر الصادر في أوت 2001. أ-إلغاء الأمر رقم 03-01: حاليا، الإطار القانوني المطبق على الاستثمارات هو القانون رقم 09-16، الذي يلغي أحكام الأمر رقم 03-01 الخاص بترقية الاستثمارات، وقانون المالية لسنة 2016. على

الرغم من أن بعض التشريعات المتعلقة بالاستثمارات تخضع لقانون المالية لعام 2016، إلا أنه يمكن التمييز بين ثلاثة أحكام رئيسية، على وجه الخصوص:

- المادة 66 من قانون المالية 2016: وقد تم حذفها من قانون الاستثمار، وتنظم هذه المادة قاعدة "49/51"، حيث أن الالتزام الإلزامي بها يضع عبئاً على الشركات التي يكون أغلبية المساهمين فيها من المستثمرين الأجانب.
- المادة 55 من قانون المالية 2016: تنظم هذه المادة إلزامية اللجوء إلى النظام المالي المحلي بغرض تمويل الاستثمارات.
- المادة 62 من قانون المالية: تنظم هذه المادة حالياً نطاق الخصخصة من خلال فتح رأس المال للمؤسسات الاقتصادية العامة.

ب- التدابير الرئيسية المتعلقة بالاستثمارات الأجنبية:

إن القانون رقم 09-16 جاء بهدف توضيح و/ أو تعديل بعض الأحكام المتضمنة في القانون السابق، وهي:

➤ تعديل ضمان تحويل الرأس المال المستثمر والعائدات الناجمة عنه: وتتطلب الاستفادة منه مساهمات رأسمالية على شكل أسهم نقدية، لا تقل قيمتها عن الحدود الدنيا المقررة على أساس التكلفة الإجمالية للمشروع ووفقاً للشروط التي يجدها القانون. تشمل إعادة استثمار رأس المال للفوائد وأرباح الأسهم القابلة للتحويل الأسهم الأجنبية الخاضعة لضمان التحويل والأسهم غير النقدية التي قد تستفيد أيضاً من ضمان التحويل في ظل ظروف معينة.

➤ الحفاظ على حق الشفعة للدولة: تذكر المادة 09-16 من القانون 30 بالمبدأ القائل بأن جميع عمليات نقل الأسهم (أو الأسهم الاجتماعية) التي يقوم بها مستثمرون أجانب أو لصالح مستثمرين أجانب تخضع لحق الشفعة للدولة. ويتضمن القانون 09-16 جملة الإجراءات المعمول بها في هذا الإطار. وبالتالي يبدو أن المادة السابقة 03-01 من الأمر رقم

04، والتي حددت الحد الأدنى من الإجراء لتطبيق هذا الحق (الذي تم إلغاؤه)، جعلت من الصعب على حق الدولة في الاستباق في شكله، باستثناء الاستمرار في الإشارة إلى الممارسة السابقة.

➤ تفاصيل حول حق استرداد الدولة: إن التنازل بنسبة تصل إلى 10 % أو أكثر من أسهم شركة أجنبية تمتلك حصة في شركة جزائرية تستفيد من تسهيلات ومزايا وقت التأسيس يعطي الدولة الحق في الاسترداد، بما في ذلك الحد الأقصى للمساهمة التي تحتفظ بها شركة أجنبية في شركة جزائرية، إذا لم تمثل لهذا الإجراء أو الاعتراض المشروع لمجلس الدولة، في غضون شهر من تاريخ استلام إشعار لجنة مساهمة الدولة.

3- الإطار المؤسسي للاستثمار بعد الإصلاحات:

على وجه الخصوص، خلال فترة الإصلاحات الاقتصادية، أصدرت الجزائر سلسلة من الوثائق القانونية، وكلها تهدف إلى خلق مناخ ملائم للاستثمارات. وأهم ما تضمنته هذه القوانين هو إنشاء وكالات لترقية الاستثمارات وأجهزة أخرى لدعمه وتشجيعه نذكر منها بالخصوص: وكالة (APSI)، لجنة (CALPI)، وكالة (ANSE)، وكالة (ANDI)، المجلس الوطني للاستثمار (CNI)، الشباك الوحيد (GU)، صندوق دعم الاستثمارات (CSI)، والوزارة المنتدبة لمكلفة بترقية الاستثمار ومتابعة الإصلاحات.

1-3 المجلس الوطني للاستثمار (CNI): تم إنشاء هذا المجلس بموجب المادة 18 من الأمر رقم 01-03، يرأسه رئيس الحكومة، ومن مهام المجلس أنه يعمل على تشجيع تطوير الاستثمار وهذا طبقا لإجراءات المادة 19 من الأمر رقم 03-01 التي تنص على: (المادة 19 من نفس الأمر (03-01). إن إنشاء هذا المجلس يعتبر من أهم ما جاء به الأمر الصادر في عام 2001، يتكون هذا المجلس من 8 وزارات ويرأسه رئيس الحكومة، ويعمل على تنفيذ القوانين المتعلقة بالاستثمار، وقد تم إنشاؤه بهدف تدعيم الجهاز التشريعي والتنظيمي للاستثمار.

فهو يقوم بتحديد سياسة الاستثمار والأولويات المتعلقة، بمنح الامتيازات الخاصة بكل قطاع، وتقديم التصريح النهائي لبرامج الاستثمار الخاصة، ولكن رغم تمتع هذا المجلس بصلاحيات واسعة فيما يتعلق بمنح الامتيازات للمستثمرين، فلا توجد نصوص تطبيقية تبين دوره بوضوح. (يجي، 2009)

2-3 الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI): (خديجة، 2015، صفحة 133)

تعتبر الوكالة مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، حيث يقوم وزير المساهمات وتنسيق الإصلاحات بمتابعة مجمل نشاطات الوكالة (المادة 01)، أنشأ المشروع الجزائري بموجب نص المادة 06 من الأمر المتعلق بالاستثمار، وكالة وطنية لتطوير الاستثمار محل وكالة ترقية الاستثمار، المنشأ في ظل المرسوم التشريعي المتعلق بترقية الاستثمار. وتعتبر مؤسسة عمومية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، ووضعت هذه الوكالة تحت سلطة رئيس الحكومة، حيث نظمها المشروع الجزائري بمقتضى المرسوم رقم 01-282 المؤرخ في 24-09-2001 المتعلق بصلاحيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار وتنظيمه.

3-3 الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ):

أنشئت هذه الهيئة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 96-296 المؤرخ في 9 أوت 1996 وتقع تحت سلطة الوزير الأول. وتتم مراقبة أنشطتها من قبل الوزير المسؤول عن التشغيل. تتمتع بالشخصية الاعتبارية والاستقلال المالي، ولها فروع إقليمية ومحلية ومن مهامها:

- تقديم الدعم والمشورة للشباب المهتمين بإنشاء المشروع ومتابعة الهيكل المالي وتعبئة القروض للمشروع طوال فترة التنفيذ.
- تزويد المستثمرين بكافة المعلومات المتعلقة بممارسة الأنشطة سواء كانت اقتصادية أو فنية أو تشريعية أو تنظيمية.
- التأكد من أن المؤسسة الجديدة تعمل في مجال مربح ومستمر، وضمان التشغيل، من ناحية تحقيق الدخل للمالك، من ناحية أخرى استرداد الديون في غضون المهلة المحددة.

لتحقيق أهداف الحد من البطالة في فئة الشباب، وتسخير قدراتهم وخبراتهم وتعزيز مكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، سعت الوكالة إلى إنشاء سلسلة من المزايا التي تستهدف رواد الأعمال الشباب في شكل إعانات مالية وضريبية، لكن النتائج المحققة لم تكن كما هو مخطط لها.

4- تشخيص لواقع الاستثمار الأجنبي المباشر:

1-4 تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر وتوزيعها الجغرافي والقطاعي خلال الفترة (2000-2020)

أ- حصيلة الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (2000-2020):

بناء على تقارير البنك العالمي حول المؤشرات الاقتصادية، فإن حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة والتي تمثل مجموع الاستثمارات المباشرة الأجنبية التي استقطبتها الجزائر قد سجلت ارتفاعا ملموسا خلال الفترة (2000-2020)، حيث انتقلت من 280 مليون دولار في نهاية 2000 إلى 2300 مليون دولار في نهاية 2010، وإلى 1637 مليون دولار في سنة 2016، وأوضحت الندوة الأمامية للتجارة والاستثمار في تقريرها أنه بعد تسجيل تدفقات سلبية خلال 2015، استطاعت الجزائر جلب 1637 مليون دولار في سنة 2016 من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وذلك راجع جزئيا لتحسن السياسات الاستثمارية والتحسين الأخير الذي عرفه الإنتاج النفطي، كما أشارت ذات الهيئة أن الجزائر قد وضعت قانونا جديدا حول الاستثمار وقرّ التحفيزات الجبائية والمنشآت الضرورية للمشاريع الاستثمارية.

لقد بلغ صافي التدفقات الوافدة للاستثمار الأجنبي المباشر أعلى نسبة لها في سنة 2001، حيث بلغ 2.03% من إجمالي الناتج المحلي، ليتحسن في سنة 2009 بـ 2% من إجمالي الناتج المحلي ثم يعود سنة 2016 ليبلغ 1.02%، وذلك راجع لبعض الإجراءات والتسهيلات، وامتيازات قامت بها الجزائر لتحفز هذا النوع من الاستثمارات.

جدول رقم 1: حجم صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة إلى الجزائر خلال (2000-2020)

الاستثمار الأجنبي المباشر، صافي التدفقات الوافدة (ميزان المدفوعات، بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي)	
1065000000	2002
637881239	2003
881851385	2004
1156000000	2005
1841000000	2006
1686736540	2007
2638607034	2008
2746930734	2009
2300369124	2010
2571237025	2011
1500402453	2012
1691886708	2013
1503453102	2014
-403397081,1	2015
1637370975	2016
1200965325	2017
1506317589	2018
1325465852	2019
1125482655	2020

المصدر: (www.banquemonddiale.org)

من خلال الجدول التالي سنلاحظ أن عدد الاستثمارات الأجنبية المنجزة في الجزائر ضعيفة نسبيا، ولكن بالرغم من ذلك فإن قيمة الاستثمارات الأجنبية تمثل نسبة الثلث من قيمة الاستثمار الإجمالي المنجز بحيث تبرز أهمية حجم رأس المال الأجنبي المستثمر في الجزائر بالنسبة إلى حجم رأس المال المحلي.

جدول رقم (2): إحصائيات المشاريع الاستثمارية الأجنبية المصرح بها خلال (2005-2020)

المشاريع	عدد المشاريع	%	القيمة بمليون دينار	%	مناصب العمل	%
الاستثمار الأجنبي	822	1	2216699	17	119525	10

المصدر: (www.andi.dz، الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار)

ب- التوزيع الجغرافي والقطاعي للاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر خلال الفترة (2005-2020):

خلال هذه الفترة نجد أن لإمارات جاءت في المركز الأول باستثمارات بلغت قيمتها 15.280 مليون دولار، نسبة 22.4% من إجمالي التدفقات الاستثمارية المستقطبة، وهذا من خلال 26 مشروع استثماري موزعة على 25 شركة أبرزهم شركة: Investinet Emirates International Company، في قطاع المحروقات، ثم تأتي إسبانيا في المركز الثاني باستثمارات قيمتها 7860 مليون دولار، من خلال 20 شركة أبرزهم شركة "Total Cosa"، أما بالنسبة للدول العربية فتأتي بعد الإمارات كل من مصر، قطر وتونس باستثمارات قدرت بـ 4.178 مليون دولار، 2.150 مليون دولار، 1.132 مليون دولار على الترتيب. (غريب، 2017)

جدول رقم 3: أهم الدول المصدرة للاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر (2005-2020)
(مليار دولار)

الترتيب	الدولة	التدفقات
01	الإمارات	15.280
02	اسبانيا	7.860
03	فرنسا	5.950
04	فيتنام	4.743
05	سويسرا	4.538
06	مصر	4.178
07	المملكة المتحدة	3.738
08	ولايات المتحدة الأمريكية	3.303
09	الصين	2.658
10	لوكسمبورغ	2.447
11	قطر	2.150
12	تركيا	1.941
13	روسيا	1.346
14	تونس	1.132

(المصدر: غريب، 2017)

وفيما يلي سنعرض عدد المشاريع الاستثمارية لكل نطاق جغرافي:

جدول رقم 4: عدد المشاريع الاستثمارية الأجنبية في الجزائر لكل نطاق جغرافي قاري

(2005-2020)

المناطق	عدد المشاريع	القيمة مليون دج	مناصب الشغل
أوروبا منها	437	955161	71010
الاتحاد الأوروبي	313	677209	42649
آسيا	98	163102	10567
أمريكا	19	68163	3755
الدول العربية	236	997528	30199
إفريقيا	5	5686	209
استراليا	1	2974	264
متعدد الجنسيات	26	24085	3521
المجموع	1135	2915531	119525

المصدر: (www.andi.dz)

نلاحظ من خلال الجدول أن الاستثمارات المتدفقة من أوروبا تحتل المرتبة الأولى، بإجمالي عدد مشاريع 437 مشروع بقيمة 955161 مليون دج، منها 313 خاصة بالاتحاد الأوروبي بـ 667209 مليون دج، وهذا يعود إلى قيام الجزائر باتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، الذي أدى إلى زيادة الاستثمارات الأوروبية ومن أهمها فرنسا، إيطاليا، وإسبانيا.

في حين تحتل الاستثمارات المتدفقة من الدول العربية المرتبة الثانية بـ 236 مشروع بقيمة 997528 مليون دج، إذ تعتبر مصر، المملكة العربية السعودية، والكويت من أهم المستثمرين العرب في الجزائر، وتليها الاستثمارات المتدفقة من آسيا بـ 98 مشروع بقيمة 163102 مليون دج، وتأتي الشركات المتعددة الجنسية في المرتبة الرابعة بمبلغ يقدر بـ 24085 مليون دج، رغم ضعف عدد المشاريع المنجزة والمقدرة بـ 26 مشروع مقارنة بأمريكا التي تحتل المرتبة الخامسة بـ 19 مشروع بقيمة 68163 مليون دج.

أما الاستثمارات المتدفقة من كل من أفريقيا وأستراليا فتحتل المراتب الأخيرة بـ 5 مشاريع لإفريقيا بـ 5686 مليون دج، ومشروع واحد لأستراليا بقيمة 2974 مليون دج.

أما فيما يخص التوزيع القطاعي فسنعرض الجدول التالي:

جدول رقم (5): توزيع المشاريع الاستثمارية حسب نشاط كل قطاع

عدد المشاريع	%	القيمة بمليون دينار جزائري	%	مناصب العمل	%
الزراعة	1316	2.06	222790	1.74	53445
البناء	11389	17.85	1310896	10.24	246138
الصناعة	11256	17.64	7411469	57.90	466382
الصحة	935	1.47	171948	1.34	22478
النقل	31097	48.74	1095948	8.56	162976
السياحة	1018	1.60	974396	7.61	62069
الخدمات	6786	10.6	1169895	9.14	116476
التجارة	2	0.00	10914	0.09	4100
الاتصالات	5	0.01	432578	3.38	4348
المجموع	63804	100	12800834	100	1138412

المصدر: (www.andi.dz، الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار)

من خلال معطيات الجدول نلاحظ أن قطاع الصناعة يلعب الدور الريادي من حيث مبالغ المشاريع المصروح بها وعدد المناصب التي يوفرها، حيث تفسر هذه النتائج من تفضيل المستثمرين الأجانب لقطاع الصناعة، نظرا لمردوديتها في الآجال القصيرة على عكس القطاعات الأخرى، حيث بلغت عدد 7411469 مليون دينار جزائري، ويأتي قطاع البناء والخدمات في المرتبة الثانية والثالثة بـ 1310896 و 1169895 مليون دينار جزائري على التوالي، ثم يأتي كل من قطاع النقل في المرتبة

الرابعة بـ 1095948 مليون دينار جزائري، ثم قطاع السياحة، الاتصالات والزراعة بـ 974396 و 432578 و 222790 مليون دينار جزائري على التوالي.

أما من حيث عدد المشاريع، نلاحظ أنه قد تم إنجاز 63804 مشروع استثماري أجنبي بما يقدر بحوالي 12800834 مليون دينار جزائري، ويأتي في المرتبة الأولى قطاع النقل بـ 31097 مشروع مصرح به، ويأتي في المرتبة الثانية قطاع البناء بـ 11256 مشروع، ثم قطاع الصناعة والخدمات بـ 11256 مشروع و 6786 مشروع على التوالي، في حين نلاحظ الاستقطاب الضعيف للاستثمارات في قطاع الزراعة السياحة والصحة والاتصالات والتجارة بـ 1316، 1018، 935، 5، 2 مشروع على التوالي.

2-4 المؤشرات الكلية الاقتصادية لمناخ الاستثمار في الجزائر:

أ-النمو الاقتصادي: بعد مرور العشرية السوداء، وتنفيذ شروط الهيئات الدولية، حدثت اختلالات جمة في جميع الميادين، ولعل أهمها كان الارتفاع الكبير للمديونية الخارجية، ولكن مع بداية الألفية الثالثة عرف الاقتصاد الوطني مرحلة انتقالية جديدة من خلال مجموعة من البرامج الهادفة إلى تحقيق النمو، كما أن ارتفاع في أسعار المحروقات ساهم بشكل كبير في تمويل هذه المشاريع.

الجدول التالي يوضح تطور حجم ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال هذه الفترة الاقتصادية:

جدول رقم 6: تطور حجم ومعدل نمو PIB (2006-2020)

السنوات	حجم PIB (مليار دولار)	معدل نمو PIB %
2007	134.97	3.4
2008	171	2.0
2009	137.21	1.6
2010	161.20	3.6
2011	200.01	2.8
2012	209.04	3.3

2013	209.70	2.8
2014	213.8	3.8
2015	166	3.7
2016	160	3.2
2017	170.1	1.3
2018	175.4	1.2
2019	171.2	0.8
2020	145.2	-5.5

المصدر: (www.banquemonddiale.org، إحصائيات البنك الدولي)

من خلال هذه الإحصائيات، نلاحظ أن الناتج المحلي الإجمالي عرف نموا ملحوظا، حيث انتقل من 4020 مليار دج سنة 2000 إلى 9940 مليار دج سنة 2008 (تضاعف)، وطيلة هذه الفترة عرف معدلات نمو موجبة، كما أننا نستطيع التمييز بين فترتي الإنعاش الاقتصادي (2000-2004) ودعم النمو الاقتصادي (2005-2009)، حيث أن في الفترة الأولى كان معدل النمو يدور حول 5% سنويا، فيما تميزت الفترة الثانية بمعدل نمو يفوق 10%. (بلخياط، 2015، صفحة 203)

يرجع هذا الارتفاع المستمر في الناتج المحلي الإجمالي أولا إلى ارتفاع أسعار المحروقات، إضافة إلى معدلات النمو في القيم المضافة التي عرفها القطاع الزراعي، قطاع الإسكان وقطاع الأشغال العمومية.

لكن ابتداء من سنة 2008 (فترة برنامج التنمية)، ورغم الارتفاع المستمر في الناتج المحلي الإجمالي، عرف معدل النمو انخفاضا ملحوظا مقارنة بالسنوات السابقة، وهذا راجع إلى الأزمة العالمية والتي أدت إلى نقص الطلب على المحروقات الأمر الذي دفع بأسعارها إلى الانخفاض.

إن الاختلاف في معدلات النمو بالنسبة للفترات الثلاث، يرجع إلى أن الفترة الأولى جاءت بعد سنين من المعاناة الاقتصادية (إن صح التعبير)، كما أنها كانت تهدف إلى وضع حجر الأساس لانطلاقة اقتصادية قوية، إضافة إلى نقص الخبرة المهنية في المشاريع الكبرى، أما الفترة الثانية،

والتي شهدت معدلات نمو أكبر من سابقتها، يرجع الفضل إلى الاستثمارات الكبيرة المنجزة في قطاع الإسكان والأشغال العمومية (نتيجة الاستفادة من مشاريع الفترة السابقة)، إضافة إلى الأسعار الخيالية التي عرفتها المحروقات، أما الفترة الأخيرة تميزت كما أشرنا إلى انخفاض في أسعار المحروقات جراء الأزمة المالية العالمية. (أبوزكري، 2002، صفحة 27)

من خلال هذه البرامج وما توصلت إليه الجزائر من إنجازات ضخمة، واحتياط الصرف الكبير، يمكن القول أنه تم تحقيق المهم (النمو) في انتظار الأهم (التنمية).

وبالنظر إلى الجدول أدناه نجد أن النتائج الداخلي الخام قد شهد استقرار بحيث لم يتزايد بشكل كبير ويبقى دون المستوى مقارنة بالدول الأخرى، إلا أن معدل النمو قد تزايد بحيث بلغ سنة 2000 بـ 2.2% ليصل سنة 2002، 4.1% بقيمة 55.89 مليار دولار، وهذا ما يجعلنا نلفت النظر إلى مدى مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في الناتج الداخلي الخام.

جدول رقم 7: نسبة الاستثمار المباشر من الناتج الداخلي الخام في الجزائر (1990-2020)

السنة	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998
BIP مليار دولار	62.04	45.71	48	49.94	42.54	41.76	46.94	48.17	48.18
IDE PIB (%)	0.05	0.025	0.06	0	0	0	0.057	0.54	1.25
السنة	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
BIP مليار دولار	48.64	54.79	54.74	56.76	67.86	85.32	103.19	117.02	134.97
PIB/IDE (%)	0.6	0.51	2.02	1.87	0.93	1.03	1.12	1.53	1.25
السنة	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
BIP مليار دولار	171	137.21	161.20	200.01	209.04	209.70	213.51	172.3	160
PIB/IDE (%)	1.51	2.12	1.42	1.29	0.73	0.80	0.73	0.92	1.1
السنة	2017	2018	2019	2020					
BIP مليار دولار	170.1	175.4	171.2	145.2					
PIB/IDE (%)	1.03	0.95	0.84	0.86					

المصدر: www.banquemonetarie.org، إحصائيات البنك الدولي

ويلاحظ من خلال الجدول أن مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في الناتج الداخلي الخام هي ضعيفة ولا زالت دون المستوى مما يشير على أن مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية للوطن هي ذات آثار ضعيفة، وذلك رغم التحسن المسجل في سنتي 2001 و2002 عما كانت عليه في السنوات السابقة.

فالاستثمار الأجنبي المباشر لا زال بشكل كبير في مجال المحروقات بينما المجالات الأخرى تبقى مساهمته ضعيفة ولذلك فإن نسبة مساهمة الصناعة في PIB هي نسبة كبيرة مقارنة بالقطاعات الأخرى.

ب- تكوين رأس المال الثابت: يعد معدل (FBCF) أحد أهم المعدلات ارتفاعا مقارنة بدول المغرب العربي وذلك تكوين رأس المال الثابت بفضل حجم الاستثمار العمومي الذي خصصت له ميزانية ضخمة قدرت ب 745.7 مليار دولار وذلك خلال الفترة (1970-2010) وهو ما انعكس إيجابا على نسبة تكوين رأس المال الثابت في الجزائر، حيث عرفت هذه النسبة تطورا كبيرا منذ سنة 2000 بعدما لم تتجاوز معدل 23.52 % في نفس السنة، لتقفز هذه النسبة إلى 46.7 % من الناتج المحلي الخام سنة 2009. (ناصر، 2014، صفحة 215)

جدول رقم 8: تكوين رأس المال الثابت (2006-2020)

إجمالي تكوين رأس المال الثابت (PIB%)	إجمالي تكوين رأس المال الثابت (الأسعار الجارية مليار دولار)	السنوات
23.2	27.110119400	2006
26.3	35.532381618	2007
29.2	49.987659253	2008
38.2	52.464630530	2009
36.3	58.491140806	2010

31.7	63.345763999	2011
30.8	64.388309964	2012
34.2	71.702264377	2013
37.4	78.714863.674	2014
42.3	70.137668162	2015
43.3	68.933820405	2016
40.7	69.367846233	2017
40.1	70.426291964	2018
38.7	66.228500858	2019
41.0	59.480125701	2020

المصدر: (www.banquemonddiale.org، إحصائيات البنك الدولي)

من خلال هذه الإحصائيات نلاحظ أن نسبة الاستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي عرفت ارتفاعا مقارنة بالفترة السابقة، فقد وصلت إلى نسبة متوسطة تفوق 30%، في حين كانت في حدود 25% في الفترة السابقة، الأمر الذي يؤكد بأن الدولة بدأت من خلال البرامج المنتهجة في زيادة الإنفاق الحكومي على المشاريع التنموية (خصوصا الهياكل القاعدية والسكن)، إضافة إلى التدفقات الخارجية لرؤوس الأموال والمتمثلة في الاستثمار الأجنبي، من خلال إصدار القوانين المحفزة على ذلك. رغم أن النسبة الغالبة من هذه الاستثمارات كانت في ميدان المحروقات عن طريق الشراكة مع الأجانب، إلا أنه لا يمكن إهمال استثمارات القطاعات الأخرى والتي عرفت قفزة نوعية ومعدلات نمو مقبولة.

3-4 مكانة الجزائر في المؤشرات النوعية لمناخ الاستثمار

توجد العديد من المؤشرات الدولية التي تعبر عن نظرة المحللين الاقتصاديين ورجال الاستثمار الدوليين إلى الأوضاع في دولة ما كموقع للاستثمار من وجهة نظر المستثمر الأجنبي،

ويلاحظ المتتبع أن هنالك عددا متناميا من هذه المؤشرات، والتي هي باعتراف واضعها أنها لم تصل بعد إلى مرحلة الدقة الكاملة والثبات ولا تخلو من الأخطاء لكنها حتما تعتبر من الوسائل والأدوات التي تزيق القرار وترجحه. فقد أثبتت عدة دراسات أن هنالك صلة إحصائية قوية بين ترتيب القطر أو درجته في بعض هذه المؤشرات وبين مقدار ما يجتذبه من استثمار أجنبي، فالدولة التي تنخفض فيها المخاطرة وفق أحد المؤشرات تحظى بموقع متقدم في مؤشر الحرية الاقتصادية، كما أن القطر الذي يتميز بقيمة مقدرة في مجال التنمية البشرية يحرز درجة عالية في مؤشر ثروة الأمم وهكذا... ومن أجل معرفة مكانة الجزائر وتقدير مناخ الاستثمار فيها ندرج أهم المؤشرات النوعية المعتمدة من طرف أهم المؤسسات الدولية المهمة بالاستثمار الأجنبي، كما تجدر الإشارة قبل ذلك إلى أن الجزائر لم يتم تصنيفها بعد في بعض المؤشرات النوعية وذلك لحدثة استخدام هذه المؤشرات أو لعدم توفر البيانات الكافية.

أ- وضعية الاقتصاد الجزائري في مؤشر سهولة أداء الأعمال:

مؤشر سهولة أداء الأعمال مؤشر مركب يتكون من 10 مؤشرات فرعية تقيس مدى تأثير القوانين والإجراءات الحكومية على الأوضاع الاقتصادية بالبلد محل الدراسة. وبالنظر إلى وضع الجزائر في هذا المؤشر خلال الفترة 2015-2019 يظهر التراجع الكبير والمستمر في ترتيبها، إذ انتقلت من المرتبة 134 عام 2009 إلى المرتبة 166 عام 2018 مسجلة بذلك تراجعا في أغلب المؤشرات الفرعية المكونة لهذا المؤشر، وهذا حسب ما يوضحه الجدول التالي :

جدول رقم 11: وضع الجزائر في المؤشرات الفرعية لمؤشر سهولة أداء الأعمال
(2015-2019)

2019		2018		2017		2016		2015		المؤشرات الفرعية
الرتبة 190	القيمة 100	الرتبة 190	القيمة 100	الرتبة 190	القيمة 100	الرتبة 189	القيمة 100	الرتبة 189	القيمة 100	
144	77.51	145	77.54	142	77.54	145	76.08	141	74.07	بدء المشروع
145	71.08	146	58.89	77	71.02	122	64.05	127	65.72	استخراج تراخيص البناء
118	60.66	120	60.56	118	60.58	130	57.56	147	59.98	الحصول على الكهرباء
155	43.87	163	43.83	162	43.83	163	43.83	157	50.67	تسجيل الممتلكات
171	10	177	10	175	10	174	10	171	10	الحصول على الائتمان
169	33.33	170	33.33	173	33.33	174	33.33	132	45	حماية المستثمرين
155	53.88	157	54.11	155	53.99	169	45.03	176	41.63	دفع الضرائب
176	24.25	181	24.15	178	24.15	176	24.15	131	64.21	التجارة عبر الحدود
101	55.25	103	55.49	102	55.49	106	55.49	120	52.89	تنفيذ العقود
70	47.64	71	49.24	74	47.67	73	47.67	97	42.74	نسوية حالات الإعمار
162	47.45	166	46.71	156	47.76	163	45.72	154	50.69	المؤشر العام

Source: (<http://www.doingbusiness.org/data/exploreeconomies/algeria>)

من خلال المعطيات السابقة وتحليل أهم مكونات مؤشر سهولة أداء الأعمال في الجزائر، يتضح أن مناخ الاستثمار في الجزائر يضع عقبات كثيرة أمام المستثمرين الأجانب سواء عند تأسيس الكيان القانوني للمشروع الاستثماري (بدء المشروع، تراخيص البناء، تسجيل الملكية) أو عند دخوله حيز الاستغلال والنشاط (صعوبة الحصول على التمويل، الارتفاع في الضغط الضريبي

وفي تكاليف عمليات التجارة الخارجية) وهو ما يعني تراجعاً في جاذبية الجزائر كحاضنة للاستثمارات الأجنبية المباشرة.

ب- **وضعية الاقتصاد الجزائري في مؤشر التنافسية:** ظهر تقرير التنافسية العالمي لعام-2020 2019 تراجعاً مهماً في تنافسية الاقتصاد الجزائري حيث جاءت في المرتبة 89 عالمياً من بين 141 دولة بعدما صنف في المرتبة 79 من بين 144 دولة في العام 2014-2015 وقد أرجعها التقرير إلى مجموعة عوائق تواجه أصحاب المشاريع خلال مزاولتهم لأنشطتهم الاستثمارية في الجزائر كتفشي البيروقراطية (20.5 %) وصعوبة الحصول على التمويل (15.7 %) وانتشار الرشوة (11 %) بالإضافة إلى ضعف البنية التحتية واليد العاملة الماهرة (8.1 % لكل منها).

جدول رقم 12: وضع الجزائر في مؤشر التنافسية العالمي

المصدر: من إعداد الباحث بناء على تقارير التنافسية العالمية 2007-2020

تقارير التنافسية العالمية للسنوات 2007-2019													الجزائر
19-2020	18-2019	17-2018	16-2017	15-2016	14-2015	13-2014	12-2013	11-2012	10-2011	09-2010	08-2009	07-2008	السنوات
89	92	86	87	87	79	100	110	87	86	83	99	81	الترتيب
141	140	137	138	140	144	148	144	142	139	133	134	131	عدد الدول

من خلال استعراض ترتيب الجزائر في مختلف المؤشرات المكونة لمؤشر التنافسية العالمية يتضح أن تحقيق الجزائر لترتيب مقبول في بعض المؤشرات كمؤشر الاقتصاد الكلي وحجم السوق لم يشفع لها لتحقيق مراتب متقدمة في الترتيب العام للمؤشر. هذا الترتيب يدل على أن مناخ الاستثمار هو حزمة من العوامل التي يجب توفيرها ليكون البلد وجهة استثمارية مقصودة. لذا يجب على الجزائر تحسين وضعها في بعض المؤشرات المهمة كمؤشر تطور الأسواق المالية ومؤشر

كفاءة سوق العمل ومؤشري الابتكار والجاهزية التكنولوجية مما يسمح لها بتعزيز تنافسية اقتصادها.

ج- وضع الجزائر في مؤشر الشفافية:

تصدر منظمة الشفافية الدولية سنويا مؤشر الشفافية أو النظرة للفساد منذ 1995 لتعكس درجة التحسن في ممارسات الإدارة الحكومية والشركات العالمية لغرض تعزيز الشفافية وجهود محاربة الفساد. يحاول المؤشر عبر مجموعة من المسوحات ومصادر معلومات معتمدة تحديد مدى تفشي الفساد في الدولة ودرجة تأثيره في مناخ الاستثمار كأحد المعوقات داخلها، ونظرة الشركات الأجنبية العالمية للاستثمار في القطر المعني، وتتراوح قيمة المؤشر بين الصفر الذي يعني درجة فساد عالية و10 الذي يعني درجة شفافية عالية.

حسب العديد من التقارير الدولية والمنظمات غير الحكومية وحسب منظمة الشفافية الدولية نجد أن الجزائر توجد ضمن مجموعة البلدان المتأخرة في مجال ضمان الشفافية والحد من الفساد، إذ أن تقرير البنك الدولي لسنة 2018 قد وضع الجزائر في المرتبة 105 من بين 180 دولة.

جدول رقم 13: وضع الجزائر في مؤشر الشفافية (2007-2020)

السنوات	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
القيمة	3.3	3.2	2.8	2.9	2.9	3.4	3.6	3.6	3.6	3.4	3.3	3.5	3.4	3.6
التغيير %	-----	6.67	12.5	3.57	0.15	17.0	5.88	00.0	00.0	5.56	2.94	6.06	3.02	2.01
الترتيب	99	92	111	105	112	105	94	100	88	108	112	105	107	106
عدد الدول	180	180	180	178	183	176	183	175	168	176	180	180	180	180

Sources: (www.transparency.org/cpi2020)

د- وضع الجزائر في مؤشر الحرية الاقتصادية:

تم اعتماد هذا المؤشر منذ سنة 1995 وذلك لقياس درجة تدخل السلطة الحكومية في الاقتصاد و تأثير ذلك على الحرية الاقتصادية لأفراد المجتمع، ويستند هذا المؤشر على 10 عوامل تشمل: السياسة التجارية (معدل التعريفة الجمركية ووجود حواجز غير جمركية) – وضع الإدارة المالية لموازنة الدولة (الهيكل الضريبي للأفراد والشركات) – حجم مساهمة القطاع العام في الاقتصاد – السياسة النقدية (مؤشر التضخم) تدفق الاستثمار الخاص والاستثمار الأجنبي المباشر – وضع القطاع المصرفي والتمويل – مستوى الأجور والأسعار – حقوق الملكية الفردية – التشريعات والإجراءات الإدارية والبيروقراطية – أنشطة السوق السوداء.

بحسب تنقيطها في مؤشر الحرية الاقتصادية يتضح أن أداء الجزائر وضعها في منطقة الحرية الاقتصادية الضعيفة خلال الفترة 2013-2019 كما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم 14: وضع الجزائر في مؤشر الحرية (2013-2019)

السنوات	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
الترتيب/عدد الدول	179/145	186/146	178/157	154/178	172/182	171/184	171/186
الدرجة في المؤشر				178	182	184	186
الترتيب بين الدول العربية	14	14	13	12	10	09	09
التنقيط	49.6	50.8	48.9	50.1	46.5	44.7	46.2

Sources: (www.heritage.org/index)

هـ- مؤشر المخاطر القطرية: يصدر شهريا عن مجموعة PRS GROUP الدليل الدولي للمخاطر القطرية منذ عام 1980 ويهدف هذا المؤشر لقياس المخاطر المتعلقة بالاستثمار في أو التعامل تجاريا مع القطر وقدرته على مقابلة التزاماته المالية وسدادها. يستند المؤشر المركب إلى ثلاثة

مؤشرات فرعية تشمل مؤشر تقويم المخاطر السياسية الذي يشكل نسبة 50 % من المؤشر المركب ومؤشر تقويم المخاطر الاقتصادية 25 % ومؤشر تقويم المخاطر المالية 25 %.

دليل المؤشر: من صفر إلى 49.5 نقطة درجة مخاطرة مرتفعة جدا، من 50.0 إلى 59.5 نقطة درجة مخاطرة مرتفعة، من 60 إلى 69.5 نقطة درجة مخاطرة معتدلة، من 70.0 إلى 79.5 نقطة درجة مخاطرة منخفضة، من 80.0 إلى 100.0 نقطة درجة مخاطرة منخفضة جدا.

تقييم وضعية الجزائر: يتضح من الجدول درجة مخاطرة الجزائر تراوحت بين معتدلة ومنخفضة وباستثناء سنتي 2002 و 2003 والتي تميزت بدرجة مخاطرة معتدلة، فإن باقي السنوات عرفت درجة مخاطرة منخفضة.

جدول رقم 15: وضع الجزائر في المؤشر المركب للمخاطر القطرية (2001-2015)

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2012	2013	2014
درجة المخاطرة	61.5	63.8	65.8	75.5	77.3	77.8	78.5	76.8	70.8	72.0	72	68	67
السنوات	2015	2016	2017	2018	2019	2020							
درجة المخاطرة	69	68	69	70	69	69.5							

المصدر: من إعداد الباحث بناء على تقارير مناخ الاستثمار في الدول العربية من 2001 إلى 2020

و- مؤشر التنمية البشرية: يصدر هذا المؤشر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP بصفة دورية سنويا منذ عام 1990 ويتم احتساب هذا المؤشر على أساس متوسط ثلاث مكونات هي:

- طول العمر يقاس بمتوسط العمر المتوقع عند الولادة ويتراوح بين 25 و 85 سنة.
- المعرفة ويقاس بمعدل محو الأمية بين البالغين ونسب الالتحاق في المراحل التعليمية المختلفة ويتراوح بين صفر % و 100 %.
- مستوى المعيشة ويقاس بمعدل دخل الفرد للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ويتراوح ما بين 100 دولار و 40000 دولار.

دليل المؤشر: يتم ترتيب الدول في ثلاث مجموعات حسب قيمة المؤشر: مؤشر تنمية بشرية عال 80% أو أكثر، مؤشر تنمية بشرية متوسط من 50% إلى 79%، مؤشر تنمية بشرية منخفض أقل من 50%.

وضع الجزائر: تعتبر الجزائر من الدول ذات التنمية البشرية المتوسطة رغم تحسن قيمة المؤشر الذي بلغ 71% سنة 1992 ليصبح في حدود 75 % سنة 2017 والذي جعلها في المرتبة 83 من بين 189 بلد.

جدول رقم 16: وضع الجزائر في مؤشر التنمية البشرية

السنوات	مؤشر التنمية البشرية	0.69	2005
1992	0.71	0.69	2006
1993	0.713	0.70	2007
1994	0.711	0.71	2008
1995	0.716	0.72	2009
1996	0.713	0.73	2010
1997	0.725	0.74	2011
1998	0.733	0.74	2012
1999	0.738	0.74	2013
2000	0.746	0.75	2014
2001	0.742	0.75	2015
2002	0.771	0.75	2016
2003	0.66	0.75	2018
2004	0.68	0.67	2019

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على مجموعة من الإحصائيات من تقارير الأمم المتحدة 2020

5-خاتمة:

في سبيل الانخراط في المحيط الاقتصادي الدولي والانفتاح على الاستثمار بشقيه المحلي والأجنبي لإنجاح التوجه الاقتصادي الجديد بذلت الجزائر مجهودات معتبرة سعيًا منها لتحسين مناخ الاستثمار قصد جذب المستثمرين الأجانب وتشجيع المستثمرين المحليين ولعل من أهم جوانب الإصلاح الذي عرفته الجزائر خاصة في العقد الأخير من القرن الماضي هو الإطار القانوني والمؤسساتي المنظم للاستثمار.

لكن بالرغم من كل المجهودات المبذولة لازال الاقتصاد الجزائري يتميز بخصائص سلبية تؤثر على مدى جاذبيته للاستثمار حيث أن:

- الاقتصاد الجزائري لازال يعتمد على القطاع النفطي بصفة أساسية.
- إضافة إلى آليات الفساد التي انتشرت فيه والتي من أهمها القطاع الموازي والبيروقراطية.
- ارتباط مؤشرات الاقتصاد الكلي والتبعية للإيرادات البترولية أثر سلبيًا على مناخ الاستثمار.

فلأجل بلوغ الأهداف المرجوة لابد من:

- ✓ تبسيط أكثر للمنظومة القانونية.
- ✓ تأهيل المؤسسات الاقتصادية مع إعطاء المبادرة للقطاع الخاص.
- ✓ تحقيق الهدف السابق لا يتحقق إلا بتفعيل شروط نجاح العمل الاستثماري والتي أساسها مبدأ الحرية الاقتصادية وحرية تحويل رؤوس الأموال وحل مشكل العقار والقضاء على البيروقراطية.

6- قائمة المراجع:

1. أبو زكري رؤوف، (2002)، الاستثمار في الجزائر فرص بلا حدود، الاقتصاد والاستثمار، لبنان، الشركة العربية للصحافة والنشر والإعلام، عدد خاص، شهر أفريل.
2. جمال بلخباط، (2015)، جدوى الاستثمار الأجنبي في تحقيق النمو الاقتصادي – دراسة مقارنة بين الجزائر و المغرب- رسالة دكتوراه، جامعة باتنة.
3. خرافي خديجة، (2015)، دور السياسات المالية في ترشيد الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر-دراسة مقارنة ما بين الجزائر وتونس والمغرب، رسالة دكتوراه، جامعة تلمسان.
4. عبد القادر ناصور، (2014)، إشكالية الاستثمار الأجنبي في الجزائر- محاولة تحليل-، رسالة دكتوراه، جامعة تلمسان.
5. المرسوم التشريعي رقم 93-12 المؤرخ في 05/10/1993 المتعلق بترقية الاستثمار، الجريدة الرسمية، العدد 64، الصادر بتاريخ 10/10/1993
6. سعدي يحي. (2009). تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر. مجلة العلوم الإنسانية لاقتصادية، 85 (104).
7. المرسوم التنفيذي رقم 94-319 المؤرخ بـ 17/10/1994 المتضمن صلاحيات و سير وكالة ترقية الاستثمارات دعمها و متابعتها، الجريدة الرسمية العدد 67 بتاريخ 19/10/1994
8. الأمر رقم 03-11 المتعلق بالنقد و القرض المؤرخ في 26/08/2003، الجريدة الرسمية العدد 52، الصادرة في 27/08/2003.
9. عبد الحق طير، محمد قويدري، بولرباح غريب. (2017). *المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية* (06).
10. <http://www.doingbusiness.org/data/exploreeconomies/algeria>. Doing business in Algeria 2015-2016-2017-2018-2019-2020. (2023).
11. www.andi.dz. (2023). *الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار*.
12. www.banquemoniale.org. (2023). *إحصائيات البنك الدولي*.
13. www.heritage.org/index. (2023). *Index of Economic Freedom*.
14. www.transparency.org/cpi2020. (2023). *corruption perceptions index 2020Ar*